الفصل

الثالث

الفصل الثالث

النشأة والتأسيس:

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي قابضة برأسمال قدرة بليون دولار بالسعي نحو أقامة بنوك إسلامية في عدد الأقطار.

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود،بل إن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ.وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد فيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول علي موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري علي قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تم إجازته من السلطة التشريعية(مجلس الشعب آنذاك).

وفي مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الاخري ووافقوا علي فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف راش المال المصدق بة آنذاك والبالغ ستة مليون جنية سوداني.وفي أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق الشركات لعام 1925م. وهذا وقد باشر البنك أعماله فعليا اعتبارا من مايو1978م.

وقد حدد قانون إنشاء البنك علي أن يعمل البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية علي تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار،كما يجوز له التحقيق اغراضة بإنشاء شركات تامين تعاوني أو أي شركات أخري،يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجة،وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جني سوداني،وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة إن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعمله قابله للتحويل.

واستثني القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة علي إلا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الادني المنصوص عليه من تلك القوانين المنظمة للتامين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون أخر يحل محله،كما اعفي كذلك عن المواد 32،44،45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف علي السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها أما أمول البنك وار باحة فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون أخر،أما فيما يتعلق بمسالة الرقابة علي النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفي البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة علي النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة،ونص القانون صراحة كذلك انه لا تجوز مصادرة أموال البنك او تأمينها او فرضه الحراسة او الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي.

إلا انه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فان قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها.

أهداف البنك وأغراضه:

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الأتي:

1/ القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.

2/ قبول الودائع بمختلف أنواعها.

3/ تحصيل ودفع الأوامر وازنات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.

4/ سحب واستخراج وقبول وتظهير وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابله للتحويل أو النقل او التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

5/ إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقررها البنك.

6/ الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.

7/ العمل كمنفذ أمين للويال الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل علي تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة او سلطة أخري أو لأي هيئة عامة أو خاصة.

8/ تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاتها مع هذه المصارف.

9/ قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.

10/ القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الأفراد أو أشخاص اعتبارين.

11/ فتح خطابات الاعتماد والضمان،وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء المستغل.

12/تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.

13/ قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع علي المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.

14/ الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول اعملا شبيهة بأعمال وتعاونه علي تحقيق إغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة إن لا يكون في ذلك تعاملا بالربا أو محظورا شرعيا.

15/إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونيه له في تحقيق لأغراضه كشركات تامين تعاوني أو عقارات وخلافها.

16/ امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيله أخري وله علي وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

17/ القيام بأي أعمال أيا كانت يري البنك أنها ضرورية وامن شانها أن تمنكة من الوصول إلي كل الأغراض المبنية أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة او غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجودات او استثماراته شريطة إن يكون كل ذلك متفقا مع أحكام الشريعة الإسلامية.

18/ يجوز للبنك شراء أو بأي وسيله أخري أن يتحصل علي كل أو جزء من ملكية او شهرة او حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد او شركة او هيئة وان يمارس كل الصلاحيات اللازمة او المناسبة في إدارة او التصرف في مثل هذه الأعمال.

19/ القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

ريادة البنك في مجال الصيرفة الاسلامية:

بنك فيصل الإسلامي السوداني او بنك إسلامي في السودان وثاني بنك علي مستوي العالم من حيث التأسيس،وحقق البنك نجاحا باهرا عبر مسيرته الطويلة. ويرجع هذا النجاح إلي عاملين أساسين أولهما الجوانب الفكرية والنظرية لمجال عمل البنك والتي تتمثل في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفي جميع معاملاته،والابتعاد عن المحظورات الشرعية فيها.والعامل الثاني في الجوانب التطبيقية،فقد مثل بنك فيصل الإسلامي السوداني وعاء جمع كما هائلا من الأرصدة النقدية والاستثمارات ممثله في مجهداته والتي تفوق الآن المليار ومائتان مليون جنية سوداني.

وساهم البنك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته المقدرة في التمويل والاستثمارات للقطاعات الاقتصادية علي مستوي الأفراد والمؤسسات والشركات وتمويل البنيات التحتية للاقتصاد السوداني،وساهم البنك في كافة المحافظ بغرض تمويل المشروعات التنموية،وأسس ثلاث شركات تعل في مجالات الاستثمار المالي والتجاري والعقاري، كما ساهم البنك في التنمية من خلال ضريبة أرباح الأعمال وتمويل القطاعات الحرفية والمهنية.

بالإضافة إلي ذلك فان البنك لعب دورا كبيرا في نشر الثقافة المصرفية الإسلامية علي المستوي المحلي والعالمي مما كان له الأثر الفعال في زيادة معرفة الجمهور وإلمامهم بالمعاملات الإسلامية والخدمات المصرفية وذلك من خلال سلسلة المطبوعات التي أصدرها البنك والتي تتناول فقه البيوع والخدمات المصرفية الإسلامية والمنتجات الاستثمارية المتبعة في البنك وفقا لما جاءت به الشريعة الإسلامية كذلك من خلال إصدارات البنك الدورية والمتمثلة في مجلة المال والاقتصاد ونشرة الرائد هذا بجانب الندوات التي يعقدها البنك فضلا عن موقع البنك الالكتروني والذي يعد من اغني المواقع المصرفية من حيث الشكل والمضمون وعنوان الموقع هو fibsudan.com.
وفى جانب فان البنك فضل الرياده في إرساء تجربة التامين التعاوني حيث انشأ البنك الأول شركة تامين إسلامية في العالم أصبحت الآن مرجعا أساسيا للتامين الاسلامى على مستوى العالم تقوم بتلبية كافة احتياجات العملاء في مجال الخدمات التأمينية .

نال البنك هذه المكانة بجدارة عندما نال هذا اللقب في الحفل الذي أقيم خصيصا لتكريمه رائدا للتقنية المصرفية بالسودان من قبل شركة الخدمات المصرفية الالكترونية(EBS)وبنك السودان المركزي في فبراير من العام 2007م وجاء هذا الاحتفال ضمن إطار تفعيل وتقييم خدمات التقنية المصرفية بالسودان وتأكيدا فعالية مساهمة البنك في تطوير التقنية المصرفية بالسودان،وكان ذلك دليلا كافيا لإثبات ريادة البنك للعمل الصرفي بالسودان،واستحق البنك هذا التقييم نتيجة لانجازات التي حققها في هذا المجال والتي جاءت ضمن مسارات التطور التي يشهدها البنك في كل الجوانب الأداء من خلال وضع ومتابعة تنفيذ الخطط الإستراتيجية المتكاملة تماشيا مع الانفتاح المصرفي العالمي ومواكبة لمتطلبات العمل المصرفي.

وظل البنك منذ تأسيسه رائدا للعمل المصرفي وادخل الآن احدث ما توصلت الية الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات وذلك ببناء نظام مصرفي حديث يعتمد علي احدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال ويقدم كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية للعملاء بسرعة وكفاءة تناظر مثيلاتها من النظم المصرفية العالمية مما أتاح للعملاء التعامل مع فروع البنك كوحدة واحدة دون التقيد بفرع معين.كما أن البنك قام بإنشاء شبكة داخلية للاتصال الالكتروني تربط فروعة برئاسة البنك وبعضها البعض تمهيدا لربطها بشبكة واسعة تتيح التبادل بين المصارف العاملة في السودان والعمل فيما بينهما بسهولة ويسر.

كما إن البنك يستخدم خدمات الربط الالكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة(SWIFT) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بكافة صورها.

ومواكبة للتطورات العالمية فقد تم بحمد الله ربط نظام الصرف الآلي ببعض الشبكات العالمية والتي تمكن عملاء البنك من استخدام حساباتهم في البنك عند سفرهم للخارج وهي بداية خطة تغطي كافة دول العالم في القريب العاجل بإذن الله.

وقد وجدت خدمات البنك الالكترونية إشادة ورضا واسعا من قبل العملاء البنك، كما أنها إفادة كذلك كثيرا من حيث تنظيم الدفعات،وامن وسلامة المعاملات،وتحسين التدفق النقدي وتقليل الأعمال الورقية،وتقليل تكاليف إدارة عمليات المقاصة،إسعاد العملاء.

ابرز المنتجات التي يقدمها بنك فيصل الإسلامي السوداني:

يقدم البنك كافة المنتجات المصرفية والاستثمارية الإسلامية في شكل حزم استثمارية وتمويليه وخدمات مصرفية لصالح الأفراد والمؤسسات والشركات،منها علي سبيل المثال صيغة المرابحة والتي تعتمد علي مبدأ شراء وتملك البنك لسلع بناء علي رغبة وطلب العميل،ثم بيعها للعميل بالتقسيط وبها ربح محدد،وكذلك صيغة المشاركة والتي تعد من أهم الصيغ الاستثمارية التي يتعامل بها البنك هذا بجانب صيغة السلم والاصطناع والإجازة والمضاربة والمقاولة وغيرها من الصيغ الإسلامية.وجعل بنك فيصل الإسلامي السوداني تمويل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية من أوليات أعمالة الاستثمارية مثل تمويل قطاعات الزراعية والصناعية والتجارة الخارجية والتجارة المحلية والنقل والخدمات وقطاع الأسر المنتجة والمهنيين والحرفيين،والذي أسس له فرعا منفصلا ومتخصصا في تقديم التمويل والمشورة الفنية وقد حاز هذا القطاع علي نسبة كبيرة من حجم التمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية الاخري هذا جانب الاستثمار في الأوراق المالية والصكوك والمحافظ الاستثمارية وتمويل القطاع العقاري وهي أدوات أثبتت جدواها من حيث قلة المخاطر وسهوله التسويق وارتفاع معدلات العائد.

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختيار الفرضيات

أولا:تحليل البيانات

إن تحليل البيانات اللازمة(collecetlig)لتحقيق أهدافه الدراسة لتستنتج الأتي من الإجراءات جمع البيانات:أدوات الدراسة ثم إعداد استبانه حول دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي للمصرف.

أولا: تقييم الاستبانة Desiginightquestiovnaire وهي تتكون من قسمين:

ا/ القسم الأول: يحتوي علي خمسة وحدات تناولت سمات وخصائص مجمع الدارسة الشاملة في الأتي:

1- العمر
2- المؤهل العلمي
3- المسمي الوظيفي
4- التخصص العلمي
5- سنوات الخبرة

2/ القسم الثاني:

أ/ تقديم استخدام مقياس ليكرت (bkwt)الثلاثي في القسم الثاني من الاستبانة لقياس مستوي الإجابات علي النحو التالي:

موافق	لا أوافق	محايد
1	2	3

ب/ تحتوي الاستبانة علي مفردات مجتمع البحث وجمعها بعد الإجابة علي أسئلتها ويتكون المجتمع من 14 مفردة.

ج/ تقويم الاستبانة وتحليلها بالعدد (التكرارات) والنسبة كأدوات إحصائية.

د/ إعداد الجدول التي تبين ثمات وخصائص مجتمع الدراسة بالتوزيع الإحصائي.

أولا : المعلومات الشخصية:-

1/ **العمر**:

جدول رقم 3/2/1

توزيع المبعوثين حسب متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	2	**%14,29**
30 واقل من 40 سنة	7	**%50**
40 واقل من 50 سنة	4	**%28,58**
50 فأكثر	1	**%7,15**
المجموع	14	**%100**

من خلال الجدول رقم (3/2/1) يلاحظ الباحث ان نسبة اقل من 30 سنة بنسبة (14,29%) من مجتمع الدراسة، ومن 30واقل من 40 سنة بنسبة (50%) ومن 40 واقل من 50 سنة بنسبة (28,58%)واكثر من 50 سنة بنسبة (7,15%).

2/ **المؤهل العلمي**:

جدول رقم 3/2/2

توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	0	**%0**
دبلوم وسيط	0	**%0**
بكالوريوس	14	**%100**
دراسات عليا	0	**%0**
المجموع	14	**%100**

من خلال الجدول رقم (3/2/2) يلاحظ الباحث إن نسبة البكالوريوس (100%).

3/ التحصص العلمي

جدول رقم (3/2/3)

توزيع المبحوثين حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ادارة	5	%35,72
محاسبة	6	%42,86
اقتصاد	2	%14,29
اخري	1	%7,15
المجموع	14	%100

من خلال الجدول رقم (3/2/3) يلاحظ ان نسبة الادارة (35,72%) ،والمحاسبة بنسبة (42,86%)، والاقتصاد (14,29%)،والاخري بنسبة(7,15%).

4/المسمي الوظيفي:

جدول رقم (3/2/4)

توزيع المبحوثين حسب المسمي الوظيفي:

المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مراجع	0	%0
محاسب	8	%57,15
اداري	2	%14,29
اخري	4	%28,58
المجموع	14	%100

من خلال الجدول رقم(3/2/4)يلاحظ الباحث ان نسبة محاسب (57,15%)،اداري بنسبة(14,29%)،واخري بنسبة(28,58%).

5/ سنوات الخبرة:

جدول رقم (3/2/5)

توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل 5 سنوات	9	%64,29
5 واقل 10 سنوات	5	%35,72
10 واقل من 15 سنة	0	%0
15 فأكثر	0	%0
المجموع	14	%100

من خلال الجدول رقم(3/2/5)يلاحظ الباحث ان نسبة اقل من 5 سنوات (64,29%)،5 واقل من 10 سنوات بنسبة(35,72%).

الفرضية الأولي:

هنالك علاقة ذات دلاله إحصائية بين وجود معايير أداء واضحة للمراجعة الداخلية والتأهل العملي للمراجعين الداخليين وتساعد في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي.

1/ إن وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية بالمنشئة،يطمئن المراجع الخارجي إلي دقة الأداء المالي.

جدول رقم (3/2/6) وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	14	%100
لا أوافق	0	%0
محايد	0	%0
المجموع	14	%100

الجدول رقم (3/2/6) يبن ان (14%) يوافقون علي ان إن وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية بالمنشئة،يطمئن المراجع الخارجي إلي دقة الأداء المالي.

الجدول رقم(3/2/7)تحسين الاداء المالي

2/ وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية يمكن المراجع الخارجي للاطلاع علي تقارير المراجعة الداخلية لتدعيم وتحسين الأداء المالي.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	12	%85,72
لا أوافق	2	%14,29
محايد	1	%7,15
المجموع	14	%100

الجدول رقم (3/2/7) يبين ان (85,72%) يوافقون علي ان وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية يمكن المراجع الخارجي للاطلاع علي تقارير المراجعة الداخلية لتدعيم وتحسين الاداء المالي.بينما (14,29%) لا يوافقون و(7,15%) محايدون.

3/جودة نظام المراجعة الداخلية تمكن المراجع الخارجي علي تقسيم هذا النظام ومدي سلامته.

جدول رقم (3/2/8) سلامة نظام المراجعة الداخلية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	10	%71,43
لا أوافق	2	%14,29
محايد	2	%14,29
المجموع	14	%100

الجدول رقم (3/2/8) يبين ان (71,43%) يوافقون علي **جودة نظام المراجعة الداخلية تمكن المراجع الخارجي علي تقسيم هذا النظام ومدي سلامته** بينما (14,29%) لا يوافقون وان (14,29%) محايدون.

4/ الاطمئنان المراجع الخارجي علي دقه وشمولية الانجازات يوفر له الكثير من وقته وجهده

جدول رقم (3/2/9) اطمئنان المراجع الخارجي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	14	%100
لا أوافق	0	%0
محايد	0	%0
المجموع	14	%100

الجدول رقم (3/2/9) يبين ان (100%)يوافقون علي ان الاطمئنان المراجع الخارجي علي دقه وشمولية الانجازات يوفر له الكثير من وقته وجهده.

الفرضية الثانية:

هنالك علاقة ذات دلاله إحصائية بين قياس المراجع الداخلي في تقسيم إدارة المخاطر وتوفير معايير دقيقة وموضوعية لقياس الأداء المالي للمصارف.

1/أعداد كشوفات تحليلية وبيانات تفصيلية لقياس المخاطر تساعد أداء مهامه بكفاءة.

جدول رقم (3/2/10) الكشوفات التحليلية تساعد المراجع الخارجي علي اداء مهامه بكفاءة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	11	%78,58
لا أوافق	1	%7,15
محايد	2	%14,29
المجموع	14	%100

الجدول رقم (3/2/10) ان (%78,85) يوافقون علي **أعداد كشوفات تحليلية وبيانات تفصيلية لقياس المخاطر تساعد أداء مهامه بكفاءة**.بينما (%7,15) لا يوافقون و(%14,29) محايدون.

2/ تقييم كافة أنشطة المنشئة المالية وغير المالية يوفر معايير دقيقة لقياس الأداء المالي.

دول رقم (3/2/11) الانشطة المالية وغير المالية توفر معايير دقيقة لقياس الاداء المالي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	14	%100
لا أوافق	0	%0
محايد	0	%0
المجموع	14	%100

الجدول رقم (3/2/11) بين ان (%100) يوافقون علي **/ تقييم كافة أنشطة المنشئة المالية وغير المالية يوفر معايير دقيقة لقياس الأداء المالي.**

3/وجود إدارة المراجعة الداخلية وقيامها بواجباتها من فحص وتقييم مما يدعو جميع الموظفين بالمنشئة الاهتمام بواجباتهم بكل دقة وعناية.

جدول رقم (3/2/12)قيام المراجعة الداخلية بواجباتها يدعو الموظفين الاهتمام بواجباتهم بكل دقة وعناية.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	13	%92,86
لا أوافق	1	%7,15
محايد	0	%0
المجموع	14	%100

الجدول رقم(3/2/12) بين ان (92,86%)يوافقون علي ان وجود إدارة المراجعة الداخلية وقيامها بواجباتها من فحص وتقييم مما يدعو جميع الموظفين بالمنشئة الاهتمام بواجباتهم بكل دقة وعناية.بينما (7,15%) لا يوافقون.

4/ الاتصال دوريا بالعملاء والتصديق علي حساباتهم وإبداء ملاحظاتهم وفحص الحسابات يساعد علي دقه قياس الأداء المالي.

جدول رقم(3/2/13)الاتصال دوريا بالعملاء تساعدهم علي دقة قياس الاداء المالي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	8	%57,15
لا أوافق	3	%21,43
محايد	3	%21.43
المجموع	14	%100

الجدول رقم (3/2/13) يبين ان (57,15%) يوافقون علي ان الاتصال دوريا بالعملاء والتصديق علي حساباتهم وإبداء ملاحظاتهم وفحص الحسابات يساعد علي دقه قياس الأداء المالي بينما (21,43%) لا يوافقون و (21,43%) محايدون. ،

النتائج

النتائج:

نستخلص من البحث النتائج الآتية:

- بشكل عامة تساهم المراجعة الداخلية في تدعيم وتحسين الأداء المالي.
- تساهم المراجعة الداخلية في تقييم كافة أنشطة المنشاة المالية وغير المالية مما يوفر معايير دقيقة لقياس الأداء المالي.
- المراجعة الداخلية تساهم بشكل كبير علي جعل الموظفين يهتمون بواجباتهم الوظيفية بكل دقة وعناية.
- اطمئنان المراجع الخارجي علي دقة وشمولية الانجازات الكثير من وقته وجهده.
- اعدا الكشوفات التحليلية تساعد المراجع الداخلي علي اداء مهامه بكفاءة.
- ان انشطة المنشاة المالية وغير المالية توفر معايير دقيقة وواضحة لقياس الاداء المالي.
- ان الاتصال دوريا بالعملاء وابدا ملاحظاتهم تساعد علي دقه قياس الاداء المالي.
- ان ضبط الاداء المالي يساعد في زيادة وجودة الاداء المالي.
- توفير الاستغلالية تساعد المراجع الداخلي في توسيع مسؤولياته.
- جودة الاداء في المصارف يتوقف علي انظمة المراجعة الداخلية.

التوصيات

بناء علي ما توصل إلية البحث من نتائج تأتي التوصيات الآتية:

- حث الإدارات العليا في البنوك العامة علي دعم دوائر المراجعة الداخلية وإعطائها الصلاحيات اللازمة لتحمل مسؤولياتها،وان تكون تبعيتها للجان التدقيق لضمان استغلالياتها لتحقيق إشراف مناسب علي فعالية ممارسة الحكومة في المصارف العامة بما يضمن حماية كاملة لحقوق الأقلية من المساهمين وحق مراقبة عملية مشاركة المساهمين في اتخاذ القرارات الرئيسية.
- إصدار التشريعات المناسبة لتمكين إدارة المراجعة الداخلية من ممارسة وظائفها في المصارف العامة لترقي إلي قطاع مصرف مميز.
- ضرورة تفعيل الحكومة كوظيفة جديدة للمراجعة الداخلية في المصارف السودانية العامة والخاصة.

المراجع:

1/ خالد أمين عبد الله،علم تدفق الحسابات ،إنتاجية النظرية الجامعية الأردنية عمان1938م.

2/ عيسي محمد أبو طبل،وعصام الدين محمد متولي،بحوث مراجعة الحسابات دار النهضة العربية القاهرة1995م.

3/ عبد الفتاح الصحن محمد سيد سرايا،الرقابة والمراجعة الداخلية علي المستوي الجزئي والكلي (الإسكندرية)الدار الجامعية2003م.

4/ حسن محمد حسين ابوزيد كليه التجارة،جامعة القاهرة،الطبعة الثانية 1985م الناشر دار الثقافة العربية شارع المبتدئات بالسيدة زينب.

5/ محمد احمد رمضان،كليه الدراسات التقنية،جامعة الزعيم الأزهري.

6/ عطا الله احمد سويلم حسبان،الرقابة الداخلية والتدفق في بنية تكنولوجيا المعلومات (2009 – 1430ه).

7/ عبد المنعم محمود عبد المنعم د/ عيسي محمد أبو طبل(المراجعة وأصولها العلمية والعملية) القاهرة،دار النهضة العربية1986م.

8/ محمود شوقي عطا الله أ/ رئيس بقسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة القاهرة دراسات بحوث في المراجعة 1991م،الناشر مكتبة الشباب 26شارع إسماعيل بالمنيرة ت 3001835.

9/عبد الوهاب نصر علي،شحاتة كلية التجارة جامعة الإسكندرية،84شارع زكريا غنيم الابراهمية بريديا ص،ب،35 الابراهمية الإسكندرية.

10/ ثناء علي القباني(المراجعة الداخلية في التشغيل الالكتروني، القاهرة الدار الجامعية2006م.

11/ وجدان علي احمد،دور المراجعة الداخلية والخارجية في تحسين أداء المؤسسة ي جامعة الجزاير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية(علوم التيسير).

12/ وجدي حامد بخاري،أصول المراجعة الداخلية مدخل عمل تطبيقي ،الإسكندرية دار التعليم الجامعي 2010 محمد عباس حجازي المراجعة والأصول العلمية و المراجعة المهنية القاهرة مكتبة عين شمس 30.

13/خالد راقب الخطيب ،الأصول العلمية والعملية لتدفق الحسابات ،عمان دار النشر دكتور حجيلان المطيرى،د احمد عبد الله ،تقيم كفاءة الموظفين بين نظرية التطبيق (القاهرة مركز الكتاب للنشر والتوزيع 1996).

حمدي عبد اللطيف مهران ،الجوانب النظرية والتطبيقية للأساليب المحاسبية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء 2(الإسكندرية دار الجامعات المصرية)ب،ت.

عباده سيد خطاب ،الإدارة والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات (بيروت دار الفكر العربي 1998).

حمزة محمد ،التحليل المالي لتقم الأداء والتنبوء بالفشل (عما الوراق للنشر ،2000).

توفيق محمد عبد المحسن ،لتقيم الأداء مدخل جديد (دار الفكر العربي محر 2003،2004).

14/على السلمي ونمرت ،أساسيات استراتيجيات الإدارة في الدول النامية (القاهرة ،مكتبة غريب 1998.(1)

15/محمد مبارك حجير التقييم الاقتصادي والمحاسبي (القاهرة مكتبة الانجلو المصرية 1969).

16/حمزة محمود الزبيدى التحليل المالي تقويم الأداء والتنبوء بالفشل (عمان :مؤسسة الوراق للنشر ،2000).

17/السيد عبده ناجى الرقابة على الأداء من ناحية العلمية والعملية (القاهرة :دار النهضة العربية 1999)

18/زكى مكي إسماعيل (إدارة الموارد البشرية)4،ط2 الخرطوم :،ن،2009م(2) الطاهر محمود ،استراتيجيات إدارة المورد البشرية (عمان :دار عالم الثقافة ،2011)

19/منصور احمد منصور ،المبادئ العامة فى إدارة القوى العاملة (الكويت وكالة المطبوعات ،1979)

20/عبدا لبارى وآخرون ،إدارة القوى البشرية (القاهرة :الشركة المتحدة للتسوق والتوريد 2010م)

/(*) د ـمحمد سعيد سلطان إدارة الموارد البشرية (الإسكندرية :الدار الجامعية 2003)

a.حمزة محمود الزبيدى تحليل الأداء بالمثل لمؤسسة الوراق :ن:200

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشيخ عبد الله البدري

كلية التكلونوجيا

قسم المحاسبة

الأخ الكريم / الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته

الموضوع/ تعبئة الاستبانة

أرفق لكم استمارة الاستبانة الخاصة بدراستي لنيل درجة الدبلوم العام في المحاسبة ـ جامعة الشيخ عبد الله البدري ـ كلية التكلونوجيا حول موضوع:

دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي للمصرف . أملة في التكرم بالإجابة علي أسئلة الاستبانة بدقة،حيث أن صحة نتائج الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة علي صحة إجابتك،مع العلم بان الإجابات ستكون في غاية السرية وسوف لن نستخدم إلا لإعراض البحث العلمي فقط،وليس مطلوبا كتابة الاسم أو التوقيع.

اشكر لكم حسن تعاونكم مقدما. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

إعداد الباحثون:

1- **مصعب احمد عوض احمد**

2- **وائل عبد الوهاب مصطف**

3- **إسراء إسماعيل إبراهيم بابكر**

4- **عابـــدة احمـــد محمد احمد**

5- **فاطمة سراج الدين عثمان النعيم**

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيان بحث تخرج

دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي للمصرف

توجيهات عامة

1- ضع علامة (✓) في الحقل الذي تراه مناسبا:

2- الرجاء تعبئة هذا الجزء من قبل البدء في الإجابة علي فقرات الاستبيان.

أولا: البيانات الشخصية:

1- **العمر**:

أ/ اقل من 30 سنة ☐ ب/ 30واقل من 40 ☐

ج/ 40 واقل من 50 ☐ د/ 50 فأكثر ☐

2- **المؤهل العلمي** :

ثانوي ☐ دبلوم وسيط ☐ بكالوريوس ☐

التخصص العلمي ☐ دراسات عليا ☐

3- **التخصص العلمي**:

أدارة ☐ محاسبة ☐ اقتصاد ☐ أخري ☐

4- **المسمي الوظيفي**:

أ/ مراجع ☐ ب/ محاسب ☐

ج/ إداري ☐ د/ أخري ☐

5- **سنوات الخبرة**:

أ/ اقل من 5 سنوات ☐ ب/ 5 واقل من 10 ☐

ج/ 10 واقل من 15 ☐ د/ 15 فأكثر ☐

الفرضية الأولي:

هنالك علاقة ذات دلاله إحصائية بين وجود معايير أداء واضحة للمراجعة الداخلية والتأهل العملي للمراجعين الداخليين وتساعد في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي.

العبارة	أوافق	لا أوافق	محايد
1/ إن وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية بالمنشئة،يطمئن المراجع الخارجي إلي دقة الأداء المالي			
2/ وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية يمكن المراجع الخارجي للاطلاع علي تقارير المراجعة الداخلية لتدعيم وتحسين الأداء المالي			
3/جودة نظام المراجعة الداخلية تمكن المراجع الخارجي علي تقسيم هذا النظام ومدي سلامته			
4/ الاطمئنان المراجع الخارجي علي دقه وشمولية الانجازات يوفر له الكثير من وقته وجهده			

الفرضية الثانية:

هنالك علاقة ذات دلاله إحصائية بين قياس المراجع الداخلي في تقسيم إدارة المخاطر وتوفير معايير دقيقة وموضوعية لقياس الأداء المالي للمصارف.

العبارة	أوافق	لا أوافق	محايد
1/ أعداد كشوفات تحليلية وبيانات تفصيلية لقياس المخاطر تساعد أداء مهامه بكفاءة.			
2/ تقييم كافة أنشطة المنشئة المالية وغير المالية يوفر معايير دقيقة لقياس الأداء المالي.			
3/وجود إدارة المراجعة الداخلية وقيامها بواجباتها من فحص وتقييم مما يدعو جميع الموظفين بالمنشئة الاهتمام بواجباتهم بكل دقة وعناية.			
4/ الاتصال دوريا بالعملاء والتصديق علي حساباتهم وإبداء ملاحظاتهم وفحص الحسابات يساعد علي دقه قياس الأداء المالي.			

الفرضية الثالثة:

توفير عناصر الاستغلالية والحياد في أنظمة المراجعة الداخلية يساعد في توسيع نطاق ومسؤوليات المراجع الداخلي في ضبط الأداء المالي و زيادة جودة الأداء المالي في المصارف

العبـــــــارة	أوافق	لا أوافق	محايد
1/ ضبط الأداء المالي يساعد في زيادة جودة الأداء المالي.			
2/ توفير الاستغلالية والحياد يساعد أنظمة المراجعة الداخلية في توسيع مسؤوليات المراجع الداخلي.			
مة المراجعة الداخلية تساعد المراجع ي في ضبط الأداء المالي للمصرف			
4/ جودة الأداء في المصارف يتوقف علي استغلالية وحياد أنظمة المراجعة الداخلية			